أسباب عجز الموازنة العامة في السودان للفترة من 2005 - 2020 م

د.موسى عيسى حارن أحمد — كلية الإقتصاد - جامعة الضعين

د.سعد صديق حامد مادبو — كلية التربية- جامعة الضعين

د.عبد الحميد موسى كاشا — مدير مركز كاشا لفض النزاعات - الخرطوم

المستخلص:

يعد عجز الموازنة العامة من أعقد وأخطر المشاكل التي تواجه العديد من دول العالم النامي أو ماتعرف بدول العالم الثالث, ويذهب البعض إلى أن العجز المالي هو السبب الرئيس للعديد من المشاكل الإقتصادية كالبطالة والتضخم, والسودان كغيره من دول العالم الثالث يعاني من عجز في الموازنة العامة السنوية منذ العام 1977 م وذلك لعدة أسباب تجعل لهذا البحث أهمية, منها التوسع في الصرف على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة ومشروعات البنى التحتية منذ فجر الإستقلال, والصرف على الأمن السيادي مقابل الضعف النسبي للموارد الذاتية , كذلك ضعف الوعي الضريبي لدى الممولين من الأفراد والمؤسسات مع سعي الدولة المستمر لتطوير بيئة العمل عن طريق خفض الضرائب , والتوسع في الصرف لمقابلة متطلبات السلام, ودخول السودان في التكتلات الإقليمية مثل الكوميسا , ومنظمة التجارة العالمية, والمنظمة العربية الحرة وغيرها مايستلزم تخفيضات جمركيةكبيرة , مما سبب في ضعف إيرادات مؤسسات ووحدات القطاع العام , لذا فلا غرابة أن تتناول أهداف البحث والدراسة العجز الدائم والهيكلي للإقتصاد السوداني منذ ثمانينات القرن الماضي وذلك بسبب ضعف الإيرادات الذاتية ويعزى ذلك للظروف الطبيعية ,أما فترة التسعينات فلم تحقق فائضا بل سجلت عجزاً مستمراً ويرجع ذلك لسياسة التحرير الإقتصادي وإنخفاض قيمة العملة الوطنية , أما فترة الألفية الثالثة فقد سجلت عجزاً معقولاً وذلك بسبب تدفقات إيرادات البترول وزيادة إيرادات الخصخصة ,ويمكن إستخلاص النتائج والقول أن هذا العجز الدائم والمستمر في الموازنة العامة ظل خصماً على مشروعات التنمية في السودان وإزدياد معاناة الفرد وارتفاع نسبة الفقر,ومن ثم تأتي التوصيات متضمنة الإهتمام بمشروعات التنمية الحقيقية التي تستوعب الشباب لمحاربة البطالة ,وزيادة الصرف على القطاع الزراعي بشقية وتوفير مدخلات الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: الدول النامية, الإيرادات, الموازنة العامة ,عجز الميزانية.

Reasons for the general budget deficit in Sudan for the period 2005- 2020 AD

Dr. Musa Issa Harin Ahmed
Dr.Saad Sidig Hamed Midbbo
Dr.AbdElhmeed Musa Kasha

Abstract:

The public budget deficit is one of the most complex and serious problems facing many countries in the developing world which is known as the third world countries ,some argue that the fiscal deficit is the main cause of many economic problems such as unemployment and inflation .Sudan like other third world countries suffers from a deficit in the annual general budget since 1977 , for several reasons that make this research important, including the expansion of spending on basic services such as education ,health and infrastructure services since the dawn of independence , and spending on sovereign security in exchange for the relative weakness of self-resources ,as well as weak tax awareness among individuals and institutions financiers with the state's continuous endeavor to develop the work environment by reducing taxes ,the expansion of exchange to meet the requirements of peace and Sudan's entry into regional blocs such as COMESA ,the WORLD TRADE Organization, the free Arab Organization ,and others necessitate significant customs reductions causing weak revenues of public sector institutions ,therefore ,it is not surprising that the objectives of the research and study deal with the permanent and structural deficit of the Sudanese economy since the eighties of the last century , due to the weak self-revenues and this is due to natural conditions flows of oil revenues and the increase in privatization revenues. Conclusions can be drawn and we can say that this permanent and continuous deficit in the general budget remained a deduction for development project in Sudan, and the individual's suffering increased with the high poverty rate. Then the recommendations come including interest in real development projects which accommodates young people to fight unemployment, increase spending on the agricultural sector in both parts, and provide production inputs.

key words:Developing countries, revenues, public budget, budget deficit

المقدمة:

الإقتصاد السوداني كغيرة من إقتصاديات الدول النامية يواجه بعجز في موازنته العامة السنوية وذلك لعدة أسباب منها الصرف على مؤسسات القطاع العام والخدمة العامة منذ الإستقلال, مع الضعف الذي لازم موارده الذاتية بسبب ضعف الوعي الضريبي وضعف إيرادات مؤسسات القطاع العام مقابل الصرف على متطلبات السلام وتوطين العائدين والنازحين,مع سعي الدولة الدائم لتطوير بيئة العمل وزيادة الأجور والمرتبات وخفض الإنفاق والسيطرة على عرض النقود وكبح جماح التتضخم ,إلا أن هذه الجهود المقدرة لم تفلح بعد ,ولابد من الإهتمام بمشروعات التنمية بغرض إستيعاب طاقات الشباب ومحاربة البطالة وزيادة الإنتاج ودعم وتشجيع الإستثماروتطويرهيكل الاقتصاد.

أهمية البحث:

1. تتناول أهمية البحث الأسباب التي أقعدت الإقتصاد السوداني منذ الإستقلال ومنها ضعف الإيرادات العامة مقابل المصروفات وتعتبر الدراسة إضافة جديدة للدراسات السابقة .
2. عدم جدوى السياسات الإقتصادية المتبعة كسياسة التحرير الإقتصادي.
3. الصرف على السلام وإعادة النازحين.
4. تدني قيمة العملة الوطنية وإرتفاع مستوى التضخم.

أهداف البحث:

1. الوقوف على أسباب عجز الموازنة العامة في السودان .
2. كيفية معالجة الآثار الناجمة عن سياسات التحرير الإقتصادي.
3. الإهتمام بمشروعات التنمية الكبرى التي تدعم عجلة الإقتصاد وتعمل على خفض مستوى البطالة وتزيد من دخل الفرد وزيادة الدخل القومي والناتج القومي.
4. العمل على معالجة مواطن الخلل من خلال تشجيع الإستثمارات الداخلية والخارجية .

منهج البحث:

1/ إتبع الباحث المنهج التحليلي والوصفي للوصول للنتائج والتوصيات

اولاً: مفهوم عجز الموازنة:

يعتبر عجز المواونه من أعقد وأخطر المشاكل التي التي تواجه كافة دول العالم,وعلى وجه الخصوص الدول النامية, ويذهب الكثير من المحللين وعلماء الإقتصاد أن العجز المالي هو السبب الرئيس للعديد من المشاكل الإقتصادية لذلك تعددت الدراسات والبحوث التي حاولت إيجاد مفهوم دقيق لهذا المصطلح ومنها:([1])

أ/المفهوم التقليدي لعجز الموازنة:

يتمثل عجز الموازنة في المفهوم التقليدي في الفرق بين جملة المصروفات وجملة الإيرادات الحكومية ,ومن خلال التعريف نرى أن هذا المفهوم لايعطي صورة شاملة عن العجز الكلي فهو مفهوم ضيق يحصر عجز الموازنة في عجز الحكومة المركزية فقط.([2])

ب/المفهوم الواسع لعجز الموازنة:

ويشير هذا المفهوم لعجز الموازنة بإعتباره مساوياً للفرق بين جملة إيرادات الحكومة والقطاع العام من جهة وجملة كافة مصروفات الأجهزة الحكومية من جهة أخرى ومن هذا المفهوم نستنتج الاتي: ([3])

1/أن مفهوم العجز هنا يعني العجز الموحد للقطاع العام.

2/أن هذا المفهوم يمثل إتجاهاً متزايداً للتوسع في مفهوم العجز العام وذلك بإدخال جميع المؤسسات الحكومية في الإعتبار

ج/العجز الأساسي للموازنة العامة:

يعتمد هذا المفهوم على إستبعاد الفوائد المستحقة على الديون من المصروفات الحكومية لأن هذه الفوائد تعد نتيجة لأوجه العجز السابق وليست نتيجة للنشاط المالي الجاري للحكومة وتأتي ملاحظتنا على هذا المفهوم مايلي:

أ. أن الأخذ بهذا المفهوم يؤدي إلى إستبعاد أحد المقومات الهامة لعجز الموازنة في الدول النامية ويقصد بذلك المدفوعات على الديون الخارجية التي تشكل عبئاً جسيماً على كاهل تلك الدول.

ب. نجد أن هذا المفهوم يتحيز لمصلحة الدولة الدائنة حيث يؤدي الأخذ به إلى ضرورة التركيز على تحقيق ميزان إيجابي يتيح فرصة للوفاء ولو بجزء من فوائد الدين الجاري .

د/ العجز التشغيلي للموازنة العامة :

يعرف العجز في ظل هذا المفهوم بأنه متطلبات إقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحاً منه قيمة الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام والتي تأخذ في الإعتبار معدلات التضخم.

ه/العجز الهيكلي للموازنة العامة:

يتمثل عجز الموازنة وفقاً لهذا المفهوم في إنحراف معدلات النمو في الإيرادات العامة عن معدلات نمو النفقات العامة بصورة دائمة وغير عارضة أو مؤقتة, بمعنى آخر أنه عجز مزمن يستبعد أثر العوامل الطارئة التي تمارس تأثيرها على حجم العجز المالي.([4])

ثانياً أسباب عجز الموازنة العامة في الدول النامية:

هناك أسباب عديدة أدت إلى ظهور عجز الموازنة ي الدول النامية منها:

أ/ ضعف نمو الإيرادات العامة: وهو جوهرقضية عجز الموازنة العامة في الدول النامية بصفة عامة وذلك بسبب التباين الشديد بين معدلات نمو النفقات العامة ومعدلات نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى ,ويمكن الإستدلال على مدى التفاوت بين نمو الإنفاق العام والإيرادات العامة من خلال حساب العلاقة القائمة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في النفقة العامة عبر سلسلة زمنية ويمكن أن نطلق على هذه العلاقة مصطلح مدى حساسية الإيرادات العامة للتغير في الانفاق العام وتأ خذ صورة مبسطة كما يلي: ([5])

$$Qe = DT/T * DE/E$$

Qe = معامل حساسية الموارد للتغير مع الانفاق العام

T = موارد الدولة العادية

DT= التغير في موارد الدولة العادية

DE = التغير في النفقات العامة العادية

E = النفقة العامة العادية

فإذا كانت قيمة هذا المعامل أقل من الواحد الصحيح, أو أنها تنحو نحو التناقص عبر الزمن فإن ذلك يعني أن ثمة فجوة موجودة ومتناهية بين نمو الإنفاق العام ونمو الإيرادات العامة مما يهدد بوجود إتجاه طويل المدى في عجز الموازنة العامة للدولة.([6])

أما إذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر من الواحد الصحيح او تنحو نحو التزايد عبر الزمن فإن ذلك يعتبر مؤشراً لتقليل العجز, ولكن في الغالب الأعم أن قيمة هذا المعامل في الدول النامية أُقل من الواحد الصحيح , وهو أمر يفسرإلى حد لابأس به وجود العجز في الموازنة العامة وثمة مؤشر آخر يمكن الأستناد عليه في معرفة عجز الموازنة العامة وهي تقاعس نمو الأيرادات الضريبية عن مواكبة النمو في الإنفاق العام , بمعنى آخر معرفة مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغير في الدخل القومي ويمكن تمثيل ذلك رياضياً كما يلي:

Yq= DT/T *DY/Y

DY = مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغير في الدخل القومي

Y = الدخل القومي

فإذا كانت قيمة Yq أقل من الواحد الصحيح ,وكان هناك عجز بالموازنة فإن القضاء على هذا العجز يتطلب العمل على زيادة الحصيلة الضريبية, والوصول بها إلى الواحد الصحيح, أما إذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر من الواحد الصحيح وكان هنالك عجزفإن هذا يعني أن العجز راجع لأسباب غير مالية ويعزى ذلك للآتي:([7])

1. إتساع نطاق النشاط الإستثماري للقطاع العام , ومن ثم تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري .
2. زيادة نسبة الإنفاق العام الموجه للخدمات الإجتماعية (التعليم والصحة والمياه والكهرباء) إستجابة لضغوط الرأي العام المحلي .
3. تزايد نسبة الإنفاق على الدفاع وإنتشار نسبة العمالة الحكومية .

ثالثاً : عجز الموازنة العامة في الإقتصاد السوداني:

يواجه الإقتصاد السوداني عجزاً في الموازنة العامة كغيره من إقتصاديات الدول النامية وذلك لعدة أسباب أهمها:([8])

1. الصرف على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وخدمات المياة وسائر مشروعات البنى التحتية منذ الإستقلال عبر سائر الحكومات المتعاقبة وإلى يومنا هذا.
2. الصرف على الأمن السيادي.
3. ضعف الموارد الذاتية مقارنة مع الزيادة الكبيرة في النفقات العامة وذلك لعدة أسباب منها:
   أ/ ضعف الوعي الضريبي لدي الممولين والمؤسسات .
   ب/ سعي الدولة لخفض الضرائب وتطوير وتحسين بيئة العمل.
4. دخول السودان في التكتلات التجارية الإقليمية مثل الكوميسا ومنظمة التجارة الدولية والمنظمة العربية للأسواق الحرة وغيرها مما يستلزم تخفيضات جمركية كبيرة.
5. ضعف إيرادات مؤسسات القطاع العام.
6. التوسع في الصرف لمقابلة متطلبات السلام.

كما أن هذا العجز الدائم قد لازم الأقتصاد السودني منذ مطلع الثمانينات حيث إندلعت حرب الجنوب بقيادة الدكتور جون قرن فزادت من العجز بسبب الصرف على المجهود الحربي أما فترة التسعينات

فلم تسجل أي فائض بل سجلت عجزاً مستمراً أما فترة الألفية الثالثة فقد سجلت عجزاً معقولاً في بدايتها بسبب تدفقات البترول وتوقيع إتفاقية السلام الشامل في العام 2005 م إلا أن الميزان التجاري تراجع مجدداً بسبب خروج بترول الجنوب عن الموازنة العامة بعد إنفصال الجنوب .وبهذا السبب أو ذاك ظل العجز الدائم للموازنة خصماً على مشروعات التنمية في البلاد بل إنهار الكثير منها ومن ثم إزدادت معاناة الفرد وأرتفع مؤشر الفقر وإزدادت المهددات الأمنية بعد ثورة ديسمبر 2019 م

رابعا:وسائل تمويل عجز الموازنة في السودان :

يعتمد السودان في تمويل عجز الموازنة العامة على المصادر التالية:([9])

أ/ القروض الداخلية

ب/ القروض الخارجية

أولآ القروض الداخلية:

تتم القروض الداخلية عن طريق:

1. الإقتراض من الجمهور ويتم ذلك عن طريق طرح السندات الحكومية ويعد السند بأنه وثيقة تصدر من الدولة أو المؤسسة العامة أو الخاصة للجمهور وهي تثبت مديونية تلك الجهات التي عليها دفع القيمة الإسمية للسند والإلتزام بدفع فائدة عليه. وتستخدم الحكومة السندات في عملية ضبط السيولة في الإقتصاد ,ففي حالة الإنكماش يقوم البنك المركزي بسداد قيمة السندات عن طريق البنوك التجارية لزيادة السيولة النقدية أما في حالة التضخم فيحدث العكس.
2. الإقتراض من البنوك التجارية .([10])
3. السحب من الأرصدة النقدية الخاصة بالحكومة.
4. الإستدانة من البنك المركزي.

وتعتبر هذه المصادر من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في معالجة العجز وليس لها أي تأثير سالب على الإقتصاد, وكذلك تستخدم هذه المصادر في حالة عدم وجود عجز في الميزانية في تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية بغرض خلق فائض في الإيرادات.

أما مصادر التمويل من الجهاز المصرفي فهي تعتبر مصادر تمويل تضخمي وذلك لإعتمادها على الإصدر النقدي والذي يتم من خلال البنك المركزي, ومعلوم أن هذا التمويل سيحدث آثار سالبة على مجمل الإقتصاد.

بدأت إستدانة الحكومة من البنك المركزي في بداية السبعينات من القرن الماضي وأستمرت حتى الآن كما نصت المادة 57 -1-أ من قانون بنك السودان تعديل يونيو 1993 م نصت على جواز منح تمويل مؤقت للحكومة لايتعدى نسبة 25% من إجمالي الإيرادات الذاتية للسنة المالية التي يمنح فيها التمويل ,على أن يسدد ذلك التمويل في مدة لاتتجاوز العام أو الستة أشهر من السنة التالية إلا أنه من الملاحظ أن الحكومة دائماً لاتلتزم بالسداد وتظل هذه المبالغ المستلفة عبارة عن ديون . ولم تصفى هذه الديون أو تسترد إلا في العام 2005 م حيث سجل الميزان التجاري نمواً موجباً ويرجع ذلك لارتفاع عائدت النفط وتوقيع إتفاقية سلام نيفاشا ووقف الصرف على المجهود الحربي آنذاك.([11])

ثانياً القروض الخارجية:

تحصل الدول النامية على القروض الخارجية من الدول والمنظمات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن الأفراد والشركات والمؤسسات في العالم الخارجي , وتستخدم هذه القروض لمعالجة الكساد وإحداث التنمية , ويعتبر السودان كغيره من الدول النامية وأحد أكبر الأقطار الإفريقية الأكثر مديونية , وقد شكل هذا الدين عبئاً ثقيلآ على الإقتصاد السوداني لذلك سعت الدولة لحصر الديون في المشاريع التي تعود بفائدة مستقبلية على الإقتصاد .([12])

الخاتمة :

ظل الإقتصاد السوداني كغيرة من إقتصادات الدول النامية يواجه عجزاً دائماً في ميزانيتة العامة السنوية منذ العام 1977م وذلك لعدة أسباب منها, ضعف الموارد الذاتية للدولة وذلك بسبب ضعف الوعي الضريبي وكذلك عدم قدرة مؤسسات القطاع العام على تقديم الخدمات العامة بسبب ضعف الإيرادات العامة مع سعي الدولة الدائم بغرض تطوير بيئة العمل وزيادة الأجور وخفض الإنفاق والسيطرة على عرض النقود وكبح جماح التضخم والعمل على دعم مشروعات التنمية التي تعتبر الملاذ والملجأ لاستيعاب البطالة وزيادة دخل الفرد وزيادة الإنتاج وتحقيق السلام اللإجتماعي .

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. إن العجز الدائم والمستمر في الموازنة العامة قد أثر سلباً على أداء التنمية الإقتصادية ومن ثم إنعكس على متوسط دخل الفرد.
2. لم تشهد الأوضاع الإقتصادية في فترة الثمانينات تحسناً بسبب العوامل الطبيعية وتجدد حرب الجنوب آنذاك.
3. تم تطبيق سياسات التحرير الإقتصادي بأسرع مما خطط لها مما أدى لإرتفاع معدلات التضخم وزيادة سعر الصرف وإنخفاض قيمة العملة مما أدى لإزدياد معدلات الفقر.
4. لم تحقق سياسات الخصخصة أهدافها من حيث رفع كفاءة الأداء وزيادة إيرادات الدولة إذ أن العديد من مشاريع الدولة التي بيعت قد تعطلت وتوقفت عن العمل مما أدى لإرتفاع معدلات البطالة.
5. شهدت معدلات الصرف إستقراراً نسبيا بعد دخول عائدات البترول التي اسهمت في زيادة الإيرادات العامة للدولة في العام 2005م

التوصيات:

1. الإستمرار في تطبيق سياسات التقشف المالي مع الإلتزام الصارم بمنع تمويل الموازنة من النظام المصرفي وضبط التمويل التضخمي في الحدود التي يسمح بها بنك السودان.
2. وقف الصرف خارج الميزنية المصدقة.
3. تخصيص نسبة مقدرة من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل خدمات التعليم والصحة والمياة.
4. الإهتمام بالتنمية الريفية وتسهيل عمليات التمويل.
5. إعادة هيكلة الضرائب المباشرة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية حتى تكون مساهمتها أعلى من الضرائب غير المباشرة.
6. ضبط الصرف على الزيارات والوفود الرسمية.
7. زيادة الصرف على القطاع الزراعي وتوفير مدخلات الإنتاج وتأهيل قطاع الزراعة المروية.

الهوامش:

(1) ماجد عبد الحكم ,سياسات الإنفاق العام وأثرها على توزيع الدخل في السودان,لاسالة دكتوراه ,الجامعة الإسلامية, 2011م

(2) حامد عبد المجيد ,سميرة ابراهيم أيوب,مبائ المالية العامة,مطبعة الدار الجامعة الإسكندرية 2003م ص198

(3) عبدالرزاق الفارس,الحكومة والفقراء والإنفاق العام, مطبعة الوحدة العربية 1997م

(4) حامد عبدالمجيد,سميرة ابراهيم,مصدر سابق ص199

(5) رمزي زكي,الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث, مطبعة القاهرة 1992م ص69

(6) حامد عبد المجيد,سميرة إبراهيم,مصدرسابق 2001م

(7) رمزي زكي,مصدر سابق,ص70

(8) فتح الرحمن علي محمد صالح,مجلة المال والإقتصاد,ط2004م ص17

(9) ماجد عبد الحكم,النفقات العامة وأثرها على الإقتصاد السوداني,جامعة أمدرمان الإسلامية ,رسالة ماجستير ص106

(10) ابراهيم احمد علي,مؤسسات التمويل الإسلامية وأثرها على النمو الإقتصادي رسالة ماجستي ,جامعة القرآن الكريم 2007مص62

(11) قسوم خير بلال,إشكالات التنمية الإقتصادية في السودان, الدار السودانية الخرطوم2005م ص173

(12) ماجد عبد الحكم,سياسات الإنفاق العام وأثرها على توزيع الدخل في السودان,2011م ص101

المصادر والمراجع:

المراجع والكتب:

(1) د رمزي زكي, الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث القاهرة ط1 1992م

(2) د زكريا بيومي, مبادئ المالية العامة ,القاهرة ط 1978 م ص 168

(3) د عادل أحمد حشيش ,أصول الفن المالي,مطبعة القاهرة 1998 م

(4) د عصام بشور, المالية العامة والتشريع الضريبي, المطبعة التعاونية دمشق ط4 2000 م

(5) د عبدالرحيم حمدي, ندوة المؤتمر الإقتصادي السوداني بين التأصيل والعولمة

(6) د عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ,المالية العامة وتطبيقاتها في السودن, مطبعة النيلين الخرطوم1997م

(7) د عبدالوهاب عثمان ,إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة,مطبعة مصحف دار إفريقيا 2004م

(8) د عبدلوهاب عثمان,منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان ,مطبعة دار العملة ط1 2001م

(9) د ماجد عبد الحكم,أثر سياسات الإنفاق العام على توزيع الدخل, جامعة ام درمان الإسلامية رسالة دكتوراه 2011م

المجلات والدوريات:

(1) العرض الإقتصادي 1993م

(2) المؤتمر الإقتصادي الأول 1982 م مجلد السياسات الإقتصادية,مطبعة التمدن الخرطوم ط193

(3) الإستراتيجية القومية ,مركز الدراسات الإستراتيجية ,ط2 1993م 4/مركز الدراسات السودانية, التقرير الإستراتيجي السابع,2005-2006م مطبعة القاهرة ص182

(4) مجلة دراسات مصرفية,المعهد العالي للدراسات المصرفية

(5) مجلة أفكار جديدة,هيئة الأعمال الفكرية العدد 23

تقارير الهيئات:

(1) وزرة المالية والإقتصاد الوطني.

(2) الإدارة العامة للسياسات المالية والإقتصادية 1990 م 1993م تقارير إقتصادية

(3) تقرير المراجع العام لسنة 2000م2001 م

(4) العرض الإقتصادي 2005م /وزارة المالية, لجنة معالجة قضايا البطالة 2005م